



NY/OIC/LAS/CFM/2024/JC/FINAL

البيان المشترك

الصادر عن الاجتماع الوزاري الطارئ

لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي

لبحث تصعيد الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد دولة فلسطين والجمهورية اللبنانية

مقر الأمم المتحدة ، نيويورك

الجمعة، 27 سبتمبر 2024

البيان المشترك

الصادر عن الاجتماع الوزراء الطارئ لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي

لبحث تصعيد الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد دولة فلسطين وجمهورية لبنان

مقر الأمم المتحدة ، نيويورك

الجمعة، 27 سبتمبر 2024

إن الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لبحث تصعيد الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد دولة فلسطين والجمهورية اللبنانية، المنعقد في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، بتاريخ 27 سبتمبر 2024؛

إذ ينطلق من المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد القرارات الصادرة عن المنظمتين بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي، وخصوصاً القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 11 نوفمبر 2023؛

وإذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد في هذا الصدد مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها،

وإذ يجدد التأكيد على الطابع المركزي لقضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء، وعلى الدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير، وتحقيق سيادة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشريف؛

وإذ يؤكد أن الإحتلال الاسرائيلي ووجوده وممارساته غير القانونية هو السبب لحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وسبب انعدام السلم والأمن و الإستقرار في المنطقة.

1. يعبر عن إدانته الشديدة وقلقه العميق إزاء استمرار جرائم اسرائيل، قوة الإحتلال، وتصاعد وتيرة عدوانها الغاشم على دولة فلسطين، بما فيها جرائم الإبادة الجماعية، والاستيطان وارهاب المستوطنين، والإعدام الميداني، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاعتصاب، والإخفاء القسري، والتجويد، والحصار، والترحيل القسري. للمواطنين، ما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ويحمل اسرائيل، قوة الإحتلال، المسؤولية الكاملة عن جميع الخسائر الفادحة في الأرواح والمعاناة الإنسانية والأضرار المادية والخسائر الاقتصادية والدمار في الممتلكات والبنية التحتية والمدنية؛

2. يدعو مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلام الدوليين، والتبذء تنفيذ قراراته ذات الصلة بما فيها القرار 2735 بفرض الوقف الفوري والشامل والمستدام لإطلاق النار في قطاع غزة، ومنع محاولات توسيع هذه الحرب على الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية المحتلة، وضمان الامتثال للأوامر الاحترافية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جريمة الإبادة الجماعية، وكذلك رأيها الإستشاري الصادر في 19 تموز 2024 حول عدم شرعية الإحتلال الإسرائيلي؛

3. يثمن ويدعم الجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة برئاسة المملكة العربية السعودية وأعضاء اللجنة لحث المجتمع الدولي من أجل تحقيق الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار في قطاع غزة، ومنع التهجير القسري، وتوفير الحماية والعدالة الدولية للشعب الفلسطيني، وحشد الدعم من جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال والاستيطان وضرورة إنهاء، وتوسيع الاعتراف بدولة فلسطين ودعم حقها في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتنفيذ حل الدولتين؛
4. يجدد التأكيد على أن مدينة القدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين، هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م، ويفرض أي إجراءات أو قرارات تهدف إلى تغيير طابعها الجغرافي أو الديمغرافي، وكذلك أي محاولات لفرض السيادة الإسرائيلية المزعومة على هذه المدينة ومقدساتها، ويؤكد على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة وخصوصاً المسجد الأقصى المبارك باعتباره مكان عبادة خالص للمسلمين فقط؛
5. يرحب بالقرار ES 10/24 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 18 سبتمبر/أيلول 2024 الذي اعتمد مخرجات الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي؛ ويكلف المجموعتين العربية الإسلامية تنسيق ومتابعة الجهود مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومع المنظمات الدولية والدول لاتخاذ كل ما يلزم من خطوات لتنفيذ القرار، بما في ذلك تشكيل آليات بما فيها آلية دولية لجبر الضرر، وفرض حظر على الأسلحة، وإنهاء جميع المعاملات التجارية الأخرى التي قد تلحق الضرر بالفلسطينيين، وتطبيق عقوبات، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول، على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الضالعين في الإبقاء على وجود إسرائيل غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ما يتعلق بالإرهاب الذي يقوم به المستوطنون، وضمان المساءلة لصالح الضحايا، وعقد المؤتمر الدولي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لتنفيذ رؤية حل الدولتين؛
6. يدعو إلى العمل مع الاتحاد السويسري، للإسراع في عقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، واتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وضمان امتثال دولة الاحتلال الإسرائيلي واحترامها لأحكام الاتفاقية وتطبيقها، ومساءلتها ومحاسبتها عن جميع انتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة؛
7. يؤكد على ضرورة احترام والحفاظ على الوحدة الإقليمية والتواصل والسلامة لجميع أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية؛ ويدعو جميع الدول والأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة، فضلاً عن المنظمات الإقليمية إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن إنهاء الفوري للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين الفوري، وتمكين الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير؛
8. يحذر من استمرار إسرائيل، قوة الاحتلال، الإفلات من المساءلة والعقاب، ويؤكد ضرورة ضمان مساءلتها عن جميع الجرائم من خلال التحقيق والملاحقات القضائية على المستوى الوطني والدولي؛ ويدعم المسار القانوني لدولة فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية؛ ويدعو، في هذا الصدد، المحكمة الجنائية الدولية إلى سرعة إنجاز التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها وارتكبها مسؤولو حكومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وجلب المجرمين إلى العدالة الدولية؛

9. يدين بشدة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي غير القانونية الرامية لتفويض دور وكالة الأونروا واستهداف جميع العاملين في المجال الإنساني، ويؤكد على ضرورة استمرار دورها ومسؤولياتها التي تمثل أولوية قصوى من الناحية السياسية والإنسانية، وتشكل عنصر استقرار في المنطقة ويدعو إلى توفير الدعم الدائم لها وتمكينها من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، خاصة في ظل الأزمة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة؛
10. يؤكد على ضرورة مواصلة العمل مع الدول، خاصة الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي، من أجل اتخاذ خطوات إيجابية لا رجعة فيها لحماية حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها من خلال الاعتراف بدولة فلسطين، ودعم حقها في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، استناداً لقرار الجمعية العامة رقم ES 10/24 ، والإسراع بعقد المؤتمر الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على وجه السرعة وتحقيق رؤية حل الدولتين وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها مبادرة السلام العربية؛
11. يثمن ويدعم قرار فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين بالتوجه مع أعضاء القيادة الفلسطينية الى قطاع غزة بهدف فرض وقف العدوان الاسرائيلي الغاشم، والتأكيد على الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية وسيادة الشعب الفلسطيني عليها، واستعادة الوحدة الوطنية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛
12. يدعو إلى توفير كافة أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي للشعب الفلسطيني ودولة فلسطين وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتوليها مسؤولياتها بشكل فعال على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها قطاع غزة وتوحيده مع الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، ويدعو إلى دعم الشعب الفلسطيني ودولة فلسطين اقتصادياً وجهودها في برامج الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي وإعادة إعمار قطاع غزة، والتأكيد على أهمية استمرار دعم موازنة دولة فلسطين وتفعيل شبكة أمان مالية شفافة وفق آليات يتفق عليها، ويطلب المجتمع الدولي بإلزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي لإفراج أموال عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة فوراً وبشكل كامل.
13. يعرب عن بالغ الأسف إزاء نمط التصويت السلبي لبعض الدول على مشاريع القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة، ويكلف بعثات الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وسفراء المجموعتين العربية والإسلامية في عواصم الدول والمنظمات المعتمدة لديها للتحرك من أجل تنفيذ عناصر هذا البيان، وحشد التضامن مع الشعب الفلسطيني ودعم حقوقه المشروعة ومواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي في كافة المحافل الدولية.
14. يعرب عن ادانته للعدوان الاسرائيلي علي لبنان، ويؤكد تضامنه الكامل مع حكومة وشعب لبنان، ويشيد بالدور الوطني الذي يقوم به الجيش اللبناني في صون الاستقرار والسلم الاهلي ودعم الجهود المبذولة من اجل بسط سيادة الدولة اللبنانية حتي الحدود المعترف بها دوليا، ويحمل الكيان الإسرائيلي المسؤولية عن هذا التصعيد الخطير الذي يهدد امنه واستقراره.
15. يدعو مجلس الامن الدولي الى ضرورة إيجاد استقرار مستدام على الأراضي اللبنانية من خلال التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة بما فيها القرار 2735 والقرار 1701، عبر وضع حد نهائي لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي المتواصلة للقانون الدولي وتهديداته الدائمة له ولمنشأته المدنية وبنيته التحتية. ويؤكد على الترحيب بالبيان الذي صدر بتاريخ 25 أيلول 2024 عن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمدعوم من دول عربية شقيقة ودول صديقة ويطلب اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

16. يدين بشدة العدوان الإسرائيلي الغاشم المتصاعد ضد الجمهورية العربية السورية بما في ذلك استهداف مئات المدنيين وتدمير المباني المدنية والبنية التحتية وانتهاك سيادتها مما يشكل جرائم وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي، ويشدد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري محتل وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

17. يكلف الأمين العامين لجامعة الدول العربية والمنظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق متابعة تنفيذ ما جاء في هذا البيان.